

## ليلى فرسخ\*

### دولة مشتركة في إسرائيل - فلسطين: أصول تاريخية وتحديات عالقة\*\*

تبحث هذه المقالة في الفهم الفلسطيني والصهيوني لقيام دولة مشتركة، في فلسطين، من خلال دراسة نصّين مركزيين وتاريخيين روّجا لحل الدولة الواحدة، وتعرض الوسائل التي سعت من خلالها القوميتان، الفلسطينية والصهيونية، لمعالجة العلاقة بين الدولة والأمة، فضلاً عن الحلول التي طرحها كل منهما لحماية الحقوق الجمعية والفردية لجميع المواطنين ضمن دولة واحدة. وتدقّق المقالة في نظرة كل طرف إلى هوية الطرف الآخر وحاجاته، للتوصل إلى فهم أفضل لمدى قبول (أو رفض) مبدأ استيعاب تلك الهوية في دولة واحدة.

الصهيونيين حاولوا أخذ المطالب الفلسطينية بعين الاعتبار، إلاّ إنهم احتفظوا بنبرة استشراقية طغت على نهجهم تجاه المطالب والخيارات الفلسطينية. ولهذا، فإنه في أي حل مستقبلي لا بد من حوار معمق لإعادة صوغ حق تقرير المصير في معادلة سياسية جديدة تحمي الحقوق الجمعية والفردية لكل من يعيش على هذه الأرض.

لقد بدا أن الانتخابات الأخيرة في إسرائيل، في آذار/مارس ٢٠١٥، دقّت المسمار الأخير في نعش حل الدولتين، إذ شكّل إعلان رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، عدم قيام دولة فلسطينية في عهده، آخر تأكيد معن لسيطرة إسرائيل الفعلية الاقتصادية والسياسية على فلسطين بأكملها. وتبيّن الحقائق أن ٢٤ عاماً

قبل  
الفلسطينيون الحل القاضي بإنشاء دولتين كمحاولة منهم للتصالح مع القومية الصهيونية والحصول على دولتهم الفلسطينية، ليجدوا في النهاية أنه تم تقويض حقوقهم السياسية بعد اتفاق أوسلو؛ أمّا الصهيونيون، فبزرّوا حل الدولة الواحدة من زاوية فهمهم اليهودي لمبدأ العدالة. ومع أن

\* أستاذة مشاركة في العلوم السياسية في جامعة ماساتشوستس - الولايات المتحدة الأميركية.  
\*\* المصدر:

Leila Farsakh, "A Common State in Israel-Palestine: Historical Origins and Lingering Challenges", *Ethnopolitics*, vol. 15, no. 4 (2016), pp. 380-392.

ترجمة: أحمد ززع.

بعنوان: "نحو دولة ديمقراطية في فلسطين للمسلمين والمسيحيين واليهود"، نُشرت في سنة ١٩٧٠، وشكّلت أساساً لإعلان المجلس الوطني الفلسطيني في سنة ١٩٧١، الدولة الديمقراطية كهدف للثورة الفلسطينية<sup>١</sup>. تهدف هذه المقالة، إنذاً، إلى مراجعة الطريقة التي عَقَلت بها الوثيقتان فكرة دولة واحدة في فلسطين، وحاججتا لتأييد مبدأ تقاسم السلطة.. وتركّز الورقة على محاولة القوميتين، الفلسطينية والإسرائيلية، التعامل مع العلاقة بين الدولة والأمة، وترصد كيف نظر كل طرف إلى مشروعه الوطني وإلى موقع "الآخر" فيه، كما تتفحص رؤية كل طرف إلى هوية الطرف الآخر بغية ردم الهوية بين مفهوم الدولة والقوميات المتنافسة من أجل حماية الحقوق السياسية الجمعية والفردية في تصور سياسي واحد.

وتُبيّن المقالة كذلك أن الفلسطينيين، في سعيهم للتكيف مع الوجود اليهودي بعد سنة ١٩٧٠، غالباً ما أخفقوا في فهم أبعاد الهوية اليهودية وعمقها، وجردوها من أي بُعد وطني شرعي. أمّا الصهيونيون، فغالباً ما برّروا حل الدولة الواحدة من زاوية محض تأملية تتعلق بمدى ملاءمة هذا الحل لمفهومهم للعدالة الإنسانية. ومع أنهم حاولوا أخذ المطالب الفلسطينية بعين الاعتبار، إلا أنهم احتفظوا بنبرة استشراقية. ومن أجل إنصاف الوثيقتين، فإن من المهم أن نذكر أنهما كُتبتا في لحظات تاريخية خاصة وثرورية بحسب تقدير مؤلفيهما. فوثيقة حزب إيهود كُتبت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبعد المحرقة وفي مرحلة تميزت بنضالات رائدة ناهضت الاستعمار في الشرق الأوسط والعالم الثالث، بينما نُشرت ووثيقة "فتح" في أوج الثورة الفلسطينية بقيادة الحركة والمنظمات اليسارية، والتي استقطبت تأييداً عالمياً لها. وتوجهت الوثيقتان، على الأرجح، إلى جمهور داخلي، بحيث أرادت كل منهما أن تُقنع

من عملية السلام في أوسلو لم تُمهّد لانفصال سيادي، وإنما مأسست حقيقة جديدة قائمة على الفصل العنصري المتمثل في شق طرق التفافية للمستوطنين، وفي وجود أكثر من ٥٢٠,٠٠٠ مستوطن في الضفة الغربية، وفي جدار عازل يبلغ طوله ٧٠٨ كم (تم بناء ٦٢٪ منه)، وفي حصار قاس لقطاع غزة دام ١٠ أعوام (Pappe 2005; Davis 2003; Farsakh 2005). ودفع الانسداد المتواصل في مفاوضات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية أعداداً متزايدة من الناشطين والأكاديميين والسياسيين إلى المطالبة بإعادة إحياء حل الدولة الواحدة في فلسطين بما يكفل المساواة في الحقوق السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين (Abunimeh 2006; Benvenisti 2007; Faris 2013; Farsakh 2011; Makdisi 2008; Tilley 2005).

لكن مضمون هذا البديل وشكله وجدواه لم تعرّف بعد. إن اختلال موازين القوى واستمرار الواقع الاستعماري الإسرائيلي، يجعلان من أمر الوصول إلى تعريف معاني المشاركة السياسية والمساواة والعدالة في دولة ديمقراطية واحدة مسألة بالغة الصعوبة.

تسعى المقالة هذه لتقضي الفهم الفلسطيني والصهيوني التاريخيين، لفكرة دولة مشتركة في فلسطين، وهي تركّز على وثيقتين تاريخيتين رئيسيتين تم اعتبارهما وثائق تأسيسية لفهم موقف كل من الطرفين لحل الدولة الواحدة. الأولى هي وثيقة حزب إيهود، "فلسطين: دولة ثنائية القومية" بقلم كل من مارتن بوبر وجودا ماغنس وموشيه سميلانسكي في سنة ١٩٤٦، والتي جرت إعادة النقاش بشأنها في عدة مقالات في كتاب بعنوان: "نحو الوحدة في فلسطين: مقالات عن الصهيونية والتعاون اليهودي - العربي"، نشره حزب إيهود في سنة ١٩٤٧. وتمثّل هذه الوثيقة شرح حزب إيهود ودفاعه عن دولة ثنائية القومية في فلسطين. أمّا الوثيقة الثانية فصادرة عن حركة "فتح"،

فعلماً نظراً إلى رغبتهم في الانفصال عن سكان فلسطين العرب بدلاً من العيش معهم. وعارضت القيادات الفلسطينية الرئيسية هذه الخطة كجزء من معارضتها الانتداب وإعلان بلفور، بيد أن بعض أعيان الفلسطينيين قبل بها، فقد أيد جناح النشاشيبي هذه الفكرة سراً منذ البداية، وبحلول سنة ١٩٢٨ كانت اللجنة التنفيذية بقيادة كاظم الحسيني مستعدة للمشاركة في هيئة تمثيلية في ظل الانتداب البريطاني. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٢٩، باشر الفريقان الفلسطينيان المحادثات مع المفوض السامي بشأن المجلس التشريعي المقترح، إلا أن هبة البراق في آب/أغسطس ١٩٢٩ دفعت بريطانيا إلى التخلي عن فكرة إدارة سياسية واحدة في فلسطين، وإلى التعامل مع الصهيونيين والفلسطينيين كل على حدة (Smith 2010, p. 110).

## الأساس المنطقي الصهيوني لدولة ثنائية القومية

كان أعضاء جمعية "بريت شالوم" التي تأسست في سنة ١٩٢٥، وأعضاء حزب إيهود، الذي تأسس في سنة ١٩٤٢، من أشد مناصري حل الدولة الواحدة في فلسطين حماساً، ومن أكثرهم صخباً في الأوساط الصهيونية اليهودية، فقد ضم هذا الحزب مثقفين يهوداً مثل الفيلسوف مارتن بوبر، وأول رئيس للجامعة العبرية جودا ماغنس، فضلاً عن رجال أعمال مثل موشيه سميلانسكي وغيره. وسعى هؤلاء للتأثير في القيادة الصهيونية الرئيسية وجذبها نحو أفكارهم، كما عمدوا إلى التواصل مع الأعيان العرب لإقناعهم بخطتهم لتأسيس دولة ثنائية القومية في فلسطين. ومال أعضاء إيهود إلى النظر إلى الصهيونية كمشروع ثقافي خلاصي وروحي يتطلب تأسيس أمة ليست بالضرورة دولة يهودية منفصلة. وجادل ماغنس في أن الشعب اليهودي لا يحتاج "إلى دولة يهودية

جمهوريةا بصدقية مقترحاتها، وكذلك إلى جمهور عالمي كثيراً ما اعتُبر حكماً، إن لم يكن لاعباً رئيسياً، في الصراع.

## أصول تاريخية

إن فكرة دولة واحدة لشعبين يتنازعان الأرض ذاتها ليست جديدة، فقد اقترحها الطرفان من قبل، كما أنها لم تكن مجهولة لدى المجتمع الدولي، اللاعب الرئيسي الثالث في هذا الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. وتنبع جاذبية هذه الفكرة من وعدها بحماية حقوق المواطنين من غلو المطالب الوطنية الشوفينية، ومن وعدها بالحفاظ على حقوق متساوية لكل من يرغب في العيش في فلسطين أكان يهودياً أم مسلماً أم مسيحياً، وسواء أكان مهاجراً إليها، أم مولوداً فيها.

ويمكن إرجاع بداية فكرة حل الدولة الواحدة إلى الانتداب البريطاني، وخصوصاً في الفترة ١٩٢٢ - ١٩٢٨، عندما رسمت القوة الاستعمارية دولة فلسطين كوحدة سياسية وإدارية واحدة. وكتبت بريطانيا العظمى، وهي توظف إعلان بلفور ضمن سياستها الانتدابية، دستوراً لفلسطين سعى لضمّ مختلف الفئات السكانية في دولة واحدة. وخلق ذلك الدستور وحدة إدارية واحدة اعترفت بالعربية والعبرية والإنجليزية كلغات رسمية، كما نصّ على تأسيس هيئة تشريعية تتشاور مع المفوض السامي الذي يملك سلطة تنفيذية على هذه الدولة الجديدة.

وكان من المقدر لهذه الهيئة التشريعية أن تمثل جميع السكان، وأن تصبح برلمان الدولة الواحدة، وخطّ لها أن تضم ٢٣ عضواً يجري انتخاب ١٢ منهم من السكان بنسبة تمثيل تتلاءم مع حجم الكتل السكانية (٨ مسلمين، ومسيحيان، ويهوديان)، بينما يختار المفوض السامي ١١ عضواً (Smith 2010, p. 110). وتلقّى القادة الصهيونيون هذه الفكرة بفتور، إذ إنهم، بحسب إعلان بابه، لم يكونوا مهتمين بها

لحفاظ على حقيقة وجوده"، وأن الأمة اليهودية لا تحتاج إلى حدود إقليمية أو سيادية (Magnes 1930, p. 15).

وتقدم وثيقة إيهود، المعنونة "فلسطين: دولة ثنائية القومية"، والتي كتبها مارتن بوهر وجودا ماغنس وموشيه سميلانسكي في سنة ١٩٤٦، أوضح موقف صهيوني لمصلحة حل الدولة الواحدة في فلسطين، والتي تعرفها الوثيقة بوضوح كدولة ثنائية القومية. وهي وثيقة صهيونية بقدر ما يُعرف كُتابها بأنفسهم على هذا النحو: أفراد ملتزمون بحق اليهود في العودة إلى فلسطين، وبأن اليهود يشكلون كياناً وطنياً وليس دينياً فقط (7, 1947, Buber). وكان بوهر يعي أن تأسيس وطن يهودي في فلسطين لن ينجح ما لم يعالج ما عرّفه هو "بالمسألة العربية"، وتحديداً وجود العرب الذين يعيشون في فلسطين. وبحسب بوهر، فإن المشكلة تكمن "في العلاقة بين الاستيطان اليهودي في فلسطين والحياة العربية، أو فيما يمكن تسميته الأساس المشترك للاستيطان اليهودي... والذي يبدأ من العلاقات المحددة بين الأمم المتجاورة والمرتبطة بعضها ببعض على المستويات الاقتصادية والسياسية" (7, 1947, Buber).

وقدمت وثيقة إيهود إلى لجنة التحقيق الأنجلو - أميركية في سنة ١٩٤٦ التي كُلفت زيارة الأرض المقدسة للتوصية بحل سياسي للمطالب الفلسطينية والصهيونية المتعارضة، عشية أزمة اللاجئين اليهود في نهاية المحرقة، وسعي أكثر من ١٠٠,٠٠٠ لاجئ يهودي لدخول فلسطين في سنة ١٩٤٦. ودافع بوهر وماغنس وسميلانسكي عن "وحدة اليهود والعرب في دولة ثنائية القومية في فلسطين تقوم على المساواة بين الشعبين، بحيث تتحد دولة فلسطين الثنائية القومية مع الدول المجاورة" (Buber, Magnes, 1946, p. 7). وعرف كتاب الوثيقة الدولة الثنائية القومية على النحو التالي: "تتمتع الأمتان بالحرية والاستقلال والتمثيل في الحكومة والمشاركة السياسية بشكل متساو

بحيث لا تتفوق أمة على أخرى... وعلى الأمتين أن تؤسسا لبلد من قوميات متعددة، وهذا يختلف كثيرا عن بلد قومي" (Buber, 1946, pp. 8-9).

والتشديد هنا من الكتاب نفسه.

وتؤكد وثيقة إيهود على وجود ثلاثة مفاهيم مركزية تشكل الأساس المنطقي لدفاعها عن الدولة الثنائية القومية في فلسطين:

الأول هو مفهوم المساواة الذي ينطبق على المساواة في الحقوق الأساسية كالحرية والحقوق السياسية والتمثيل والحكم. ويعترف الكتاب "بالحقوق الطبيعية للعرب في فلسطين" بفضل وجودهم في البلد "والعمل في أرضه"، ويقابلون ذلك بالحقوق التاريخية لليهود في فلسطين (التشديد من الكتاب أنفسهم). وعلى هذا النحو، يساوي الكتاب بين مفهومين للحقوق، كلاهما مرتبط بالأرض، أحدهما تم خلقه عن طريق العمل والإقامة الفعلية، بينما يستند الثاني إلى ارتباط تاريخي غالباً ما عرّف بأنه أسطوري، وإن كان ذا معنى (7, 2008, Gans).

ويشرح هؤلاء الأمر على هذا النحو: "نحن ننظر إلى الحقوق التاريخية لليهود وإلى الحقوق الطبيعية للعرب على أنها، وفي جميع الظروف، متساوية وذات أهمية متوازنة، كما أن من واجب الحكمة السياسية أن تجد الوسائل الكفيلة بالموازنة بين المطالب المتعارضة. لا يمكن لشعب واحد في فلسطين أن يأخذ كل ما يريد، وعلى الشعبين تقديم التنازلات" (Buber, 1946, p. 11).

تقدم وثيقة إيهود مطالب قائمة على المقارنة وليس على التشابه: إذ تُفرض المساواة في التنازلات وليس في المبادئ إذا ما أُريد تحقيق السلام والمساواة بين شعبين في دولة واحدة.

أمّا المفهوم الثاني فيتصل بحق تقرير المصير والحكم الذاتي. لقد كان بوهر وماغنس واعين تماماً للنضال الفلسطيني ضد الاستعمار ومن أجل حق تقرير المصير والاستقلال، والذي

لحفاظ على حقيقة وجوده"، وأن الأمة اليهودية لا تحتاج إلى حدود إقليمية أو سيادية (Magnes 1930, p. 15).

وتقدم وثيقة إيهود، المعنونة "فلسطين: دولة ثنائية القومية"، والتي كتبها مارتن بوهر وجودا ماغنس وموشيه سميلانسكي في سنة ١٩٤٦، أوضح موقف صهيوني لمصلحة حل الدولة الواحدة في فلسطين، والتي تعرفها الوثيقة بوضوح كدولة ثنائية القومية. وهي وثيقة صهيونية بقدر ما يُعرف كُتابها بأنفسهم على هذا النحو: أفراد ملتزمون بحق اليهود في العودة إلى فلسطين، وبأن اليهود يشكلون كياناً وطنياً وليس دينياً فقط (7, 1947, Buber). وكان بوهر يعي أن تأسيس وطن يهودي في فلسطين لن ينجح ما لم يعالج ما عرّفه هو "بالمسألة العربية"، وتحديداً وجود العرب الذين يعيشون في فلسطين. وبحسب بوهر، فإن المشكلة تكمن "في العلاقة بين الاستيطان اليهودي في فلسطين والحياة العربية، أو فيما يمكن تسميته الأساس المشترك للاستيطان اليهودي... والذي يبدأ من العلاقات المحددة بين الأمم المتجاورة والمرتبطة بعضها ببعض على المستويات الاقتصادية والسياسية" (7, 1947, Buber).

وقدمت وثيقة إيهود إلى لجنة التحقيق الأنجلو - أميركية في سنة ١٩٤٦ التي كُلفت زيارة الأرض المقدسة للتوصية بحل سياسي للمطالب الفلسطينية والصهيونية المتعارضة، عشية أزمة اللاجئين اليهود في نهاية المحرقة، وسعي أكثر من ١٠٠,٠٠٠ لاجئ يهودي لدخول فلسطين في سنة ١٩٤٦. ودافع بوهر وماغنس وسميلانسكي عن "وحدة اليهود والعرب في دولة ثنائية القومية في فلسطين تقوم على المساواة بين الشعبين، بحيث تتحد دولة فلسطين الثنائية القومية مع الدول المجاورة" (Buber, Magnes, 1946, p. 7). وعرف كتاب الوثيقة الدولة الثنائية القومية على النحو التالي: "تتمتع الأمتان بالحرية والاستقلال والتمثيل في الحكومة والمشاركة السياسية بشكل متساو

إلا عن طريق العنف، الأمر الذي كان يرفضه كلياً، كما نبّه إلى احتمال سيطرة قومية على أخرى أو طرد الجماعة المغلوبة (Magnes 1947, pp. 15-17). وشددت وثيقة إيهود على حق اليهود في الهجرة إلى فلسطين إلى حين حدوث تعادل ديموغرافي مع العرب، يقرر بعده مجلس مؤلف من يهود وعرب من يحق له الدخول إلى الدولة الثنائية القومية. ولفت أعضاء إيهود النظر إلى نموذج سويسرا الذي اعتبروه "الأقرب إلى فلسطين" على الرغم من الفوارق في مستويات التنمية الاقتصادية. وجادل أعضاء إيهود في أن: "الدولة الفدرالية المرتكزة على التساوي بين قومياتها المتعددة، هي النموذج الذي يحمل أملاً أكبر بتمكين الشعب من الاحتفاظ بهويته الوطنية، والتعايش ضمن إطار سياسي أكبر، وضمن مواطنة واحدة" (Buber, Magnes, Smilansky 1946, pp.20-21).

وفي هذا الإطار، أسست وثيقة ١٩٤٦ لنداءات لاحقة وجّهت إلى إسرائيل لتصبح دولة لجميع مواطنيها، وكان عزمي بشارة من أعلى تلك الأصوات خلال التسعينيات (بشارة ٢٠٠٥). بيد أن هوية هذه الدولة الثنائية القومية لم تُعرّف حينها، وهي لم تُعرّف حتى يومنا هذا، ولعل الداعين إليها لم يرغبوا في إعطائها تعريفاً أكثر من قربها من نموذج سويسرا. ونصّت رؤية أعضاء إيهود على انتماء هذه الدولة الثنائية القومية إلى العالم العربي ضمن تحالف إقليمي مشروط بالاعتراف بالحق اليهودي التاريخي في فلسطين، لكن تلك الرؤية لم تناقش مفاعيل هذا الانخراط في العالم العربي، الأمر الذي خلق الانطباع باحتمال تصوّر إيهود لدولة متعددة الثقافات، وهو المفهوم الذي لم يكن شائعاً بقوة خلال الأربعينيات.

وكان تبرير إيهود للدولة الثنائية القومية مكرساً في مفهوم للعدالة يستند إلى مبادئ المساواة في الحقوق، وجرى بناؤه على بضعة اعتبارات عملية. وكان بوبر ورفاقه شديدي الاهتمام بالبرهنة على واقعية اقتراحهم

يمكن إرجاعه، في رأيهما، إلى تنامي "النضج السياسي" الفلسطيني عشية النضالات العالمية المناهضة للاستعمار في نهاية الحرب العالمية الثانية، بيد أنهما رغبا في إيجاد تماثل بين الحقّين الفلسطيني واليهودي من أجل تقرير المصير. وكانت فكرتهما تشدد على إمكان دمج تقرير المصير الفلسطيني واليهودي في فضاء سياسي واحد يقضي باحترام المطالب الوطنية لكل طرف. ويستخدم الكاتبان مفهومَي الدولة والبلد بشكل قابل للتبديل عبر الوثيقة، الأمر الذي يعكس الرغبة في الدفاع عن الأمة بشكل يفوق الاهتمام بسيادة الدولة. فالوطنية، بالنسبة إليهما، لا تحتاج إلى التحول إلى قومية شوفينية أو انفصالية، وإنما يمكن إدراجها ضمن كيانات سياسية أكبر، مثلما نرى في الاتحاد الأوروبي الذي نعرفه اليوم، أو فيما شهدته محاولات إصلاح إمبراطورية هابسبورغ، والتي ربما ألهمت تفكير الكاتبين.

تقول الوثيقة: "نحن نرى أن الاستقلال السيادي لفلسطين صغيرة، أكانت ذات سيادة يهودية أم ذات سيادة عربية، هو أمر يحتمل الشك والتساؤل في هذه المرحلة التي تلي الحرب، والتي يتوجب فيها على الدول أن تتخلى عن أجزاء من سيادتها وتنشد الاتحاد، إذا ما أريدَ تجنّب فناء العالم. نحن نرى أن وجود دولة ثنائية القومية على هذه الأرض المقدسة هو أمر يوازي في أهميته فكرة فلسطين ذات سيادة عربية، أو فلسطين ذات سيادة يهودية" (Buber, Magnes, Smilansky 1946, p. 19).

ويتعلق المفهوم الثالث الذي يقدّمه الكتاب الداعون إلى دولة ثنائية القومية بمسألة التمثيل السياسي ومنع إحدى الأمتين من السيطرة على الأخرى، إذ ساور الكتاب القلق إزاء طغيان حكم الأكثرية على الأقلية، وهو الاحتمال الأرجح في سنة ١٩٤٧ حين كان اليهود يشكلون ثلث السكان تقريباً في فلسطين في ذلك الوقت. وتعبيراً عن معارضة حزب إيهود لقيام دولة يهودية، حدّر ماغنس من أن ذلك لن يتحقق

بين العرب واليهود قادرة على بناء الثقة عند العرب، وكذلك على الإطاحة "بالخطاب السياسي الانفصالي" الذي تبنته القيادة الصهيونية بشكل رسمي في مؤتمر بلتيمور في سنة ١٩٤٢ (Buber 1947, p. 9). ومع ذلك، ثمة مسحة استشراقية، ونبرة "إرشاد تمديني"، في كتابات إيهود تلائم أجواء الفترة التي كتبت فيها، فهي تعكس الجهل بتعقيد المجتمع الفلسطيني في الأربعينيات، كما تشي بنخبوية محددة تنطوي على غياب الاهتمام بمناقشة البعد العربي للوطنية اليهودية. ويعود سبب ذلك، إلى حد كبير، إلى أن أعضاء إيهود، على غرار كثير من الصهيونيين الرئيسيين، كانوا منخرطين في مؤسسات أشكنازية أو غربية، ويخاطبون جمهوراً أشكنازياً ونظاماً عالمياً تسوده القيم الغربية، أمّا العرب، والعرب اليهود، فلم يكونوا طرفاً في الحوار بشأن قضايا الوطنية اليهودية.

### الرؤية الفلسطينية لدولة واحدة

تم طرح الرؤية الفلسطينية إلى حل الدولة الواحدة بأوضح الأشكال في وثيقة "فتح" المعنونة: "نحو دولة ديمقراطية في فلسطين للمسلمين والمسيحيين واليهود"، والمنشورة في سنة ١٩٧٠، والتي كتبها على الأرجح نبيل شعث، العضو البارز في الحركة والمسؤول لاحقاً في منظمة التحرير الفلسطينية، تحت اسم مستعار هو محمد رشيد. ويظهر استخدام الاسم المستعار حينها حجم المخاطرة التي خاضتها "فتح" بطرحها فكرة اعتبرها كثيرون من الفلسطينيين والعرب غير مقبولة. وفعلاً، فإن مقدمة الوثيقة بأكملها، والتي لم تترجم إلى الإنجليزية، خُصصت لدحض أي اتهام بالخيانة قد ينشأ جراء الدعوة إلى دولة ديمقراطية تضم اليهود، فهي تصف أولئك الذين يرفضون تصوّر "دولة فلسطينية تضم اليهود بين مواطنيها" بأنهم "أقلية شوفينية"، أو جاهلة "للمحتوى الثوري الحقيقي" للاقتراح. وفي رأي

وبساطته ويُعده عن الطوباوية، كما جادل ماغنس في أن إنشاء دولة يهودية، على ضوء الواقع الديموغرافي في فلسطين في سنة ١٩٤٧، إنما يهدد وجود الشعب اليهودي في الشرق الأوسط وفي العالم أجمع، بدلاً من أن يحميه. ولعل النقطة الأكثر أهمية، وخصوصاً لدى مخاطبة جمهور يهودي أو صهيوني، هي أن دعوة إيهود إلى دولة ثنائية القومية استندت إلى حسّ الحفاظ على الهوية اليهودية، وإلى التعلق بالوطنية اليهودية في نظام عالمي متقلب غالباً ما اضطره اليهود. يقول بوبر: "نهدف إلى بنية اجتماعية تستند إلى حقيقة التعايش بين شعبين يعيشان معاً. ولا يمكن لأسس هذه البنية أن تكون تقليدية كتلك المتعلقة بالأكثرية والأقلية، وإنما يجب أن تكون مختلفة... أي أنها يجب أن تكون دولة ثنائية القومية تضم بين مبادئها الأساسية إعلان ماغنا كارتا، وهو المبدأ الذي لا غنى عنه لإنقاذ الشعب اليهودي. هذا ما نحتاج إليه وليس دولة يهودية؛ إن أي دولة وطنية تنشأ وسط كثافة سكانية كبيرة ومعادية لا تعني سوى انتحار وطني متعمد، ولا يمكن لوضع عالمي مهتز أن يعوّض عن غياب التوافق الداخلي داخل الدولة الواحدة" (Buber 1947, p. 10).

هذا التعريف للوطنية اليهودية يحجب وجود العرب إذ لا يعتبرهم عنصراً مهماً أو متفاعلاً مع تكوين الهوية اليهودية، كما أنه يضع الوطنية الفلسطينية في مقابل الوطنية اليهودية، جاعلاً الأولى خارج الثانية، وإلى جانبها، وغير متفاعلة معها. وبينما منحت وثيقة إيهود في سنة ١٩٤٦ الفلسطينيين الحقوق ذاتها التي أعطتها لليهود وامتنعت من مخاطبتهم كجماعة دينية حصراً، واعترفت بالقومية العربية، فإنها مع ذلك بدت كأنها لا تعرف العرب أو الفلسطينيين عن كثب، بل إنها بادلت بين اللفظتين. ونظر إيهود إلى الفلسطينيين "كجماعة سكانية عربية متخلفة" مرشحة للاستفادة من التكامل والتعاون الاقتصادي مع الأمة اليهودية، معتبراً أن الوشائج الاقتصادية المتينة

الكاتب، فإن "مفهوم الدولة الديمقراطية يمثل موقفاً نضالياً يُحسب للقضية الفلسطينية وليس علامة على استسلام سياسي" (Rasheed 1970, pp. 7-8). ولئن كان واضحاً منذ البداية أن الوثيقة كُتبت لجمهور فلسطيني عربي، إلا إنها ركزت بشكل محدد على "المسألة اليهودية" التي حددتها بمسألتي الوجود والمطالب السياسية اليهوديين في فلسطين.

وتطرح النسخة الفلسطينية لحل الدولة الواحدة: دولة ديمقراطية غير طائفية في فلسطين. ويكمن الجانب الثوري في الاقتراح، بحسب رؤية الكاتب، في قبوله لليهود، سواء الذين يعيشون في فلسطين أو الذين يرغبون في المجيء إليها، كجزء من الدولة الجديدة، فهم مواطنون يتمتعون على حد سواء، بحقوق كاملة كسائر المواطنين، المسلمين والمسيحيين. وقد تبدو هذه الفكرة عادية اليوم، لكن كتابتها بعد مرور ٢٢ عاماً فقط على النكبة، حين جرى طرد ثلثي الشعب الفلسطيني من موطنه الأصلي، وبعد ٣ أعوام على هزيمة العرب في حرب الأيام الستة في سنة ١٩٦٧، تمثل محاولة مهمة نحو مصالحة تاريخية. تقول الوثيقة: "إن الدولة الديمقراطية غير الطائفية، والتي تعبر عنها الثورة الفلسطينية، تمثل الحل التقدمي الإنساني الوحيد الذي ظهر على الساحة الفلسطينية منذ أن بدأ الغزو العنصري الصهيوني، وهو الحل الذي يعالج المشكلة من جذورها" (Rasheed 1970, p. 7).

وفي هذا الإطار، يمكن القول إن اقتراح "فتح" سعى لتصحيح الظلم الذي خلقه تأسيس دولة إسرائيل والذي تنبأ به حزب إيهود، مع أن الدولة الديمقراطية التي يتبناها هذا الاقتراح ليست ثنائياً القومية وعلمانية بكل معنى الكلمة؛ وفي الواقع، فإن كلمة علمانية لم ترد قط في الوثيقة، إلا إذا اعتبرنا أن لفظة "غير طائفية" تعني علمانية، الأمر الذي يدل على الأرجح على عدم رغبة الوثيقة في تحديد العلاقة بين الدولة والدين. وبينما لم تناقش الوثيقة الشكل الدستوري للدولة، إذ اعتبرته أمراً سابقاً لأوانه، فإنها اعترفت بالحق في تعليم العبرية والعربية في المدارس العامة، كما رفضت صفة "الثنائية القومية" عندما جادل الكاتب في "أن الخطوط الدينية والإثنية تتقاطع في فلسطين على نحو يجعل من عبارتي مزدوج القومية والثنائية العربية - اليهودية بلا معنى، أو أشبه بالأوصاف المريبة في أحسن الحالات" (Rasheed 1970, p. 43).

وتعتبر وثيقة "فتح" أن اليهود لا يشكلون أمة، وليس في استطاعتهم ذلك، كما أنها ترفض التعامل معهم كمجموعة دينية، وإنما تنظر إليهم كمجموعات متباينة من مختلف الجنسيات لا تحمل في الواقع "رأياً يهودياً أحادياً"، مُقرّة في الوقت ذاته (أي الوثيقة) بالاضطهاد الذي عانوا جرّاه (Rasheed 1970, pp. 16, 29-31).

وتعتبر الوثيقة "أن أكثرية اليهود في فلسطين اليوم هم يهود عرب" (Rasheed 1970, p. 43)، ومن المفترض بالتالي أن يحملوا جنسية عربية. واللافت أن هذا النص يطرح مفهوم العربي - اليهودي الذي يغيب كلياً عن الوثائق الصهيونية التي راجعناها، والذي غالباً ما يقابل بالازدراء في التفكير الصهيوني.

وتكمن النقطة المركزية في وثيقة "فتح" في التمييز الواضح بين الصهيونيين والشعب اليهودي الأوسع، فالدولة الديمقراطية لا يمكن أن تكون صهيونية أو أن تضم صهيونيين، غير أنها يمكن أن تكون يهودية أو أن تضم يهوداً أو إسرائيليين ولدوا بعد سنة ١٩٤٨ بشرط تخليهم عن الصهيونية. وبذلك، فإن الوثيقة شكلت تحولاً عن موقف منظمة التحرير الفلسطينية في سنة ١٩٦٤، والذي يقول بحق اليهود الذين ولدوا قبل سنة ١٩١٤ في البقاء في فلسطين دون غيرهم. وتقول الوثيقة: "يحق لجميع اليهود والمسلمين والمسيحيين الذين يعيشون في فلسطين، أو الذين أُرغموا على مغادرتها، الحصول على المواطنة الفلسطينية... وينطبق هذا على جميع الفلسطينيين اليهود - الإسرائيليين حالياً - إن يتمتعون بنفس الحقوق بشرط أن يرفضوا

يجري تشكيلها" (Rasheed 1970, p. 19)، ويمكن فيها لليهودي أن يكون مستوطناً وليس صهيونياً. و"يعيد الفلسطينيون المضطهدون والذين طال نفيهم صوغ أهدافهم وهم يرون أن إنشاء فلسطين جديدة تضمهم إلى جانب المستوطنين اليهود الحاليين مسألة مرغوبة جداً" (Rasheed 1970, p. 20)، والتشديد من الكتاب نفسه.

أمّا الخطوة الثانية المتعلقة بإقامة دولة ديمقراطية واحدة فتتصل باعتراف اليهود بالفلسطينيين، إذ يخصص الكاتب نصف نصه تقريباً لتحليل الفهم اليهودي للفلسطينيين، والذي صنعه "الدعاية الصهيونية"، ولتبيان الحاجة والقدرة على تغيير تلك الدعاية، ويناقش الكاتب أفكاراً ما زالت متداولة حتى يومنا هذا، مثل نفي الوجود الفلسطيني في البلد، ولوم الضحية على التسبب بمشكلة اللاجئين، وتبني نظرة استشراقية إلى الفلسطينيين وتصويرهم كمتخلفين أو غير قادرين على الحكم، أو غير منظمين، أو إرهابيين، أو غير حضاريين (Rasheed 1970, pp. 19-31). ويكمن الجانب الثوري في هذه الوثيقة في ملاحظتها أن التفاعل مع اليهود، بدلاً من تجاهلهم، هو الكفيل بتغيير هذه الصور. وتشدد الوثيقة على "المعضلة" التي خلقتها إسرائيل لليهود عن طريق تحويل "أهل الكتاب، وضحايا المجازر الروسية، وضحايا المحرقة النازية... من مضطهدين إلى مضطهدين" (Rasheed 1970, pp. 29-30)، وتضيف: "تسببت إسرائيل بخلق حالة انفصام أخلاقي عند اليهودية العالمية في ظل مجتمعات علمانية وتعددية وغير عنصرية... في حين تتبنى إسرائيل قيماً عنصرية وإقصائية" (Rasheed 1970, pp. 31-34).

وبذلك، ينغمس الكاتب في حوار مباشر مع الوجود اليهودي في فلسطين بهدف التفاعل مع المسألة اليهودية وإن بشروطه الخاصة، داخلاً إلى قلب النقاشات اليهودية بشأن الصهيونية، ومستعملاً حججها بغية نيل الشرعية والتأييد

الشوفينية العنصرية الصهيونية، ويقبلوا بالكامل العيش كفلسطينيين في فلسطين الجديدة" (Rasheed 1970, pp. 39-40)، والتشديد هنا من الكتاب نفسه وعليه، تكون جنسية الدولة فلسطينية، لكن محتوى الهوية الفلسطينية لم يُشرح، سوى في التشديد على أن "فلسطين المحررة سوف تكون جزءاً من الوطن العربي" (Rasheed 1970, p. 34). ولا تستثني الوثيقة اليهود من المشاركة في هذه الدولة ما داموا غير صهيونيين، فمن وجهة نظر "فتح" تقدم الدولة الديمقراطية الأساس لإمكان التصالح مع الشعب اليهودي. وتقول الوثيقة: "إن الدعوة لإيجاد دولة فلسطين المنفتحة والجديدة، بحيث يستظلمها اليهود وغير اليهود على حد سواء، تمثل تديلاً حاسماً في الكفاح الفلسطيني، لكنها لا تكاد تولد فكرة جديدة... غير أن الجديد في ذلك كله هو... أن المرشدين العرب من غير اليهود، وهم الذين طردوا من ديارهم وحل محلهم اليهود في فلسطين، ما زالوا قادرين على إطلاق الدعوة إلى إقامة وطن جديد يجمع تحت سقفه الضحايا السابقين مع الذين اعتدوا عليهم واضطهدوهم" (Rasheed 1970, pp. 39-40).

ويحتاج ذلك، في رأي الكاتب، إلى حدوث تطورين مهمين يتصلان بالوجود اليهودي في فلسطين وبمسائل التصالح: التطور الأول يتعلق بالنظرة الفلسطينية إلى اليهود، وهنا يشدد الكاتب على ضرورة الاعتراف بالمعاناة التي خلقتها النكبة، الأمر الذي يُعدّ ضرورياً لأي محاولة للتصالح ولقبول المعتدي، بحسب معظم النقاشات بشأن العدالة الانتقالية. واللافت في هذه المجال، أن الكاتب يحيي "الثورة الفلسطينية" لتزويدها اللاجئين الفلسطينيين بشحنة جديدة من القوة والكرامة مكنتهم من التخلي عن الرغبة في الانتقام (Rasheed 1970, pp. 15-16)، إذ دفعتهم إلى تعلم التاريخ اليهودي، وإلى تقدير معاناة اليهود واضطهادهم وتنوعهم، ف"ثمة صورة جديدة إنسانية لليهود



والسيادة. لقد ربط مفهوم تقرير المصير في القرن العشرين بين الأمة والدولة، واعتبر الأخيرة شرط التحقق السياسي للأولى. ولم تتزحزح الصهيونية عن تبني هذا الموقف بثبات واضح في إصرارها على الاحتفاظ بإسرائيل والاعتراف بها كدولة يهودية، على الرغم من وجود أصوات يهودية مناهضة لهذا الموقف خارج إسرائيل (Silberstein 2008).

ولا يزال مفهوم تقرير المصير مرتبطاً بمفهوم الشعب، لكن تحقيق تقرير المصير في القرن الحادي والعشرين لا يحتاج إلى خلق دولة/أمة منفصلة، وخصوصاً إذا ما انتهكت تلك الدولة مبادئ الديمقراطية. كما أن مفهوم السيادة مشروط تاريخياً ودائم التحول: صحيح أنه يحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، إلا إن هذه العلاقة لا تحتاج إلى حصر إقليمي، ولا سيما في ضوء تحدي العولمة لسلطة الدولة على أكثر من مستوى. فالدولة اليوم ليست مركز السلطة الوحيد أو مصدرها، في ظل التحدي والتضييق على نفوذها الإقليمي والاقتصادي والقانوني من طرف الشركات المتعددة الجنسيات، وشركات القطاع الخاص، والقانون الدولي، والهجرة العالمية، وصولاً إلى المنظمات الإرهابية، كما أن تنامي الهوس بسلطة الدولة غالباً ما يسمح لفئة من المجتمع بإساءة استخدام السلطة باسم الوحدة الوطنية، أو بتهديد حقوق المواطنين تحت مسمى النضال الوطني. وعلى الدولة، إذا ما أرادت أن تكون ديمقراطية، أن تحمي الحقوق الفردية والجمعية لمواطنيها وللمقيمين فيها.

وقد اقترح بعض المؤلفين في الآونة الأخيرة، بناء دولتين متوازيتين في فلسطين التاريخية، الأمر الذي يسمح بسيادة مشتركة على جميع الأراضي الفلسطينية من طرف الفلسطينيين والإسرائيليين (LeVine & Mossberg, 2014). ويمثل هذا الاقتراح إعادة صوغ لفكرة الثنائية القومية عن طريق الاعتراف ببنى الدولة الحالية عوضاً عن هدمها، ويقرّ

من الكتاب اليهود الذين يعارضون الصهيونية، تماماً كما يحدث اليوم في أوساط مؤيدي حل الدولة الواحدة (Faris 2013). وتشدّد الوثيقة على مفاهيم الاعتراف والمساواة في الحقوق المعرّفة كحقوق سياسية فردية بين دولة ومواطنيها، والدولة المقترحة هي دولة عربية أساساً وليست ثنائية القومية. وفي رأي الكاتب، يجري الاعتراف بحق تقرير المصير للعرب، فاليهود لا يشكلون مجموعة وطنية، إذ لو أُسبغت هذه الصفة عليهم لخلقوا دولة استعمارية عنصرية مثلما تفعل إسرائيل الآن. بيد أن ذلك لا يعني السيطرة على اليهود أو عرقلة هجرتهم إلى فلسطين، ما دام ضبط ذلك يجري بوسائل قريبة من طروحات مارتن بوبر وجودا ماغنس. وتقول الوثيقة: "لن تُفوّت الثورة الفلسطينية أي فرصة كي تثبت لليهودية العالمية وللإهود الفلسطينيين أنها تؤيدهم في حال تعرضهم للاضطهاد، وهي مصممة على العيش معهم وعلى مشاركتهم في خلق فلسطين جديدة لا تقوم على التحيز والعنصرية والتمييز، بل على التعاون والتسامح" (Rasheed 1970, p. 33).

ومع أن الوثيقة اعترفت بمعاناة اليهود، ودعتهم إلى المشاركة في بناء الدولة الجديدة، إلا إن النسخة الفلسطينية لحل الدولة الواحدة لا توضح كيفية مشاركتهم في تعريف شكل هذه الدولة الجديدة ومحتواها. بعبارة أخرى، هل هم ضيوف، أم ذميون، أم ساكنون، أم شركاء؟ إن الوثيقة تتجنب هذا الجدل إذ تبدو مهتمة بالتصالح مع الوجود اليهودي في فلسطين، وبإثبات عدالة مشروعها للدولة الفلسطينية.

## أحوال الدولة الواحدة

تكشف هذه المراجعة للوثيقتين التاريخيتين ثلاث قضايا يجب إعادة النظر فيها بشكل جذري وخلّاق، بهدف الوصول إلى تحقيق دولة واحدة، أكانت ثنائية القومية أم ديمقراطية. أولى هذه القضايا هي مسألة تقرير المصير

تقتصر هذه القضايا على مظالم تاريخية لدى الشعبين، مثل النكبة، والخوف من اللاسامية، والارتباط التاريخي والديني بالأرض، بل تتعداها لتطال أيضاً أسئلة أساسية كحرية التنقل والمساواة أمام القانون للجميع بغض النظر عن الجنسية أو الانتماء الإثني.

إن أي محاولة للتصالح والتقدم إلى الأمام تحتم على إسرائيل الاعتراف بالنكبة وتأكيد الحق الفلسطيني في العودة، كما تتطلب من الفلسطينيين الاعتراف بالتعلق اليهودي بفلسطين، أو التعامل مع حقوق اليهود (Shenhav 2012) كمجموعة وليس كدين أو أفراد في فلسطين. أمّا فيما يتعلق بإسرائيل، فإن التحدي يكمن في كيفية الاعتراف بالحقوق الجمعية للفلسطينيين في دولة لا تضمن التفوق اليهودي. وستعاني القوميتان الحاليتان، الصهيونية والفلسطينية، صعوبة هائلة في مواجهة هذه الأسئلة، وخصوصاً في ضوء الاختلال الكبير في موازين القوى بين الطرفين.

القضية الثالثة هي التعددية الثقافية في مواجهة الاستعمار. ويبدو أن جماعة إيهود تبنت دولة متعددة الثقافات، أي دولة تتألف من جنسيات وليست دولة قومية، كما أنها دولة مواطنين تحمي الحقوق الجمعية، لكن ما غفل عنه هذا الطرح هو حقيقة السلطة في هذه الدولة، والاختلال في توزيع السلطة الأيديولوجية والاقتصادية، وكذلك القوة المادية والعديدية، وكيفية انعكاس ذلك في الدولة الجديدة.

فالالاقتصاد الإسرائيلي اليوم أكبر بثلاثين مرة من الاقتصاد الفلسطيني، كما أن دخل الفرد في إسرائيل يتجاوز ٣٦,٠٠٠ دولار، في مقابل ٢١٠٠ دولار للفرد في الضفة الغربية وغزة. ولم يبلور أعضاء إيهود موقفاً نقدياً من هويتهم الغربية قط، على الرغم من استنكارهم لممارسات مواطنيهم الاستعمارية، فهم رغبوا في معاملة الشرقي كند، لكنهم لم يتخيلوا دوراً له في تعريف هويتهم، فالعرب منفصلون عنهم وليسوا في حوار معهم. أمّا فكرة العرب اليهود

بإمكان سيادة شعبين على أرض واحدة، مثلما جادل حزب إيهود في الأربعينيات. وتعترف فكرة الدولتين المتوازيتين بوجود المستعمرات الإسرائيلية، فضلاً عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، علاوة على أن حلاً كهذا يسمح بتقاسم السلطة بين المجموعتين الوطنيتين، ويعطي كلاً منهما سلطة محلية، ويعترف بوجود "معازل إقليمية" لكل مجموعة، ويخلق سلطة إسرائيلية - فلسطينية مشتركة على القدس، كما يسمح بسياسة دفاعية وخارجية مشتركة لا تختلف عن البنية الكونفدرالية أو الفدرالية التي اقترحها دعاة الدولة الثنائية القومية.

وتركز وثيقة إيهود المتعلقة بالدولة الثنائية القومية على قضية المساواة في الحقوق بين اليهود والفلسطينيين، بينما تركز الدولة الديمقراطية غير الطائفية على مسألة الاعتراف وتقبل "الأخر" في سعيها لتحقيق العدالة، الأمر الذي يطرح سؤال: كيف يمكن الوصول إلى حل من دون معالجة الماضي والتوصل إلى مصالحة تاريخية؟ وهو السؤال المركزي لأي نقاش بشأن تقاسم السلطة وتحقيق العدالة في الحاضر وفي المستقبل. ومعالجة هذه القضية ليست سهلة أبداً، إذ إنها تقتضي التعامل مع أساطير وفرضيات تأسيسية يتمسك بها كل من القوميتين.

القضية الثانية تتعلق بالمصالحة التاريخية، فقد سعى نموذج حل الدولتين لتحقيق تصالح تاريخي عبر الفصل الإقليمي، واعترف بالحقوق الجمعية للإسرائيليين والفلسطينيين في كيانين سياسيين مستقلين. وعلى هذا النحو، تجنّب هذا الحل التصدي للمظالم الأساسية التي خلقتها نكبة ١٩٤٨ عن طريق التركيز على حقائق ما بعد سنة ١٩٦٧. ويدل رفض إسرائيل التقييد بهذا النموذج، على الرغم من اتفاق أولسو، فضلاً عن استمرارها في بناء المستعمرات وإصرارها على يهودية الدولة، على استحالة تحقيق التصالح من دون التصدي لقضايا الصراع الرئيسية. ولا

بالحقوق الجمعية والفردية الفلسطينية في جميع الأراضي الواقعة تحت سيطرتهم. ومواجهة هذه الأمور ليست بالأمر السهل على الإسرائيليين، فهي تُجبرهم على الاعتراف بالبعد الاستعماري في مشروعهم لبناء الأمة. ويُفاهم هذه الصعوبة، كون التصدي للمسألة العربية يعني أن على الإسرائيليين مواجهة حقيقة عيشهم في العالم العربي، وحقيقة تحدر أكثر من ٥٠٪ من السكان اليهود من أصول عربية، وحقيقة أن مستقبل الدولة الواحدة يقتضي انتماءها إلى العالم العربي وليس إلى أوروبا. وعلى المستوى الأساسي، يحتاج اليهود في إسرائيل إلى مواجهة البعد العربي في يهوديتهم، لكن الصهيونية ليس في قدرتها التعامل مع هذا البعد، لأنها تستند إلى فرضية فحواها أنها مشروع حضاري غربي يهدف إلى عولمة اليهودي، بمن في ذلك العربي اليهودي، وتحويله إلى يهودي أشكنازي غربي متنور يملك وطناً خاصاً به على غرار جميع الأمم المتحضرة. والنزعة إلى نفي اليهودي العربي، والتي لاحظتها إيللا شوحاط، بين آخرين، ما زالت متجذرة في المجتمع الإسرائيلي الذي يزدري ويحقر ذلك التوصيف (Shohat 2008)، بيد أنه توصيف مركزي في الدولة الجديدة: فالعربي اليهودي هو جزء من الهوية اليهودية، مثلما هو جزء من العالم العربي - وهذان تصنيفان يجري نفيهما باستمرار، لكن ثمة حاجة إلى إعادة تأهيلهما ضمن السياق التاريخي الراهن. وإذا انتمى العربي اليهودي اليوم إلى فئة يُنظر إليها برومانسية ولا تحظى بما تستحق من البحث والتدقيق، فإن في إمكان هذا التصنيف أن يتحول إلى وسيلة للتصالح ولفك عقدة الصراع.

### خلاصة

يُعاني الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي انسداداً طال أمده وما من حل يلوح في الأفق. والحل السياسي الوحيد على الطاولة هو حل

التي تتحدث عنها الوثيقة الفلسطينية فليست أمراً يعينهم، أو يلقي الاعتبار منهم. من جهة ثانية، إن حل الدولة الديمقراطية الفلسطينية الواحدة، في ظل إدراكه الكامل للبعد الاستعماري في الصهيونية، لا يملك القدرة على التعامل مع تعقيدات الوطنية اليهودية، أو على إيجاد مكان لها في دولته الجديدة، ذلك بأن الهم الذي يُضنيه ليس التعامل مع التعددية الثقافية، وإنما إنهاء الاستعمار الصهيوني. وعليه، فإن أي بديل من التقسيم لن يتحقق قبل أن يعترف كل طرف بحقوق "الأخر" في فلسطين. وفي هذا الإطار، تحتاج الحركة الوطنية الفلسطينية إلى التعامل مع ما يمكن تعريفه بالمسألة اليهودية، وبشكل أدق التعلق اليهودي بفلسطين، والمطالب اليهودية بوطن فيها. ولا يعني ذلك أن على الفلسطينيين القبول بالصهيونية أو التخلي عن تفكيك بنية إسرائيل الاستعمارية، فالسؤال الموجّه إلى دعاة حل الدولة الواحدة هو كيف يمكن تخليص إسرائيل من النزعة الاستعمارية من دون نفي الثقافة الوطنية والتراث الذي راكمته مدة تفوق ٧٠ عاماً، وكيف يمكن استيعاب حقوق اليهود في العيش والاستمرار في الهجرة إلى فلسطين واستمرار التمسك باللغة العبرية والاحتفاظ بحكم ذاتي، والحفاظ على صلة الوصل مع الغرب عبر نسبهم الأشكنازي، ومزاوجة ذلك مع العالم العربي الذي جاءت منه الأغلبية من الإسرائيليين اليوم؟ وعليه، فإن شعار منظمة التحرير الفلسطينية، المرفوع في سنة ١٩٧١، والمنادي بدولة ديمقراطية واحدة، يحتاج إلى مراجعة تأخذ الوقائع على الأرض بعين الاعتبار، إذ عليه أن يشرح كيف يمكن لليهودي أو الإسرائيلي أن ينتمي إلى هذه الدولة كمواطن كامل الحقوق والصلاحيات، وليس كمجرد مقيم أو كمواطن عربي أُعيد تأهيله.

أما الإسرائيليون فعليهم أن يتعاملوا مع ما يمكن تعريفه بالمسألة العربية، والتي تتضمن تخلي الإسرائيليين عن امتيازاتهم، والاعتراف

منشغلة بالتصالح مع "حماس" واستيعابها ضمن منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني، أكثر من التفكير في بديل من الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة، في حين أن النظام السياسي في إسرائيل منهدم في يهودية الدولة أكثر منه في حماية الحقوق الجمعية للمواطنين الفلسطينيين. ومع ذلك، تتنامى أعداد الناشطين السياسيين المؤيدين لحل الدولة الواحدة داخل إسرائيل - فلسطين وخارجها. وتسعى حملة المقاطعة BDS التي يساندها كثيرون، لتأطير النضال من أجل مراكمة حقوق سياسية إضافية بدلاً من تأطير العمل نحو إنشاء دولة. وما النجاح الذي أحرزته هذه الحملة في أقل من ١٠ أعوام على إنشائها إلا دليل قوي على حيوية وفاعلية المقاومة السلمية التي تضع الحقوق، وليس الأمة، في قلب النضال من أجل الحرية والأمن للجميع. والزمن وحده هو الكفيل بتبيان كيفية انتقال ذلك الكفاح إلى الخطاب السياسي الرسمي وإدخال مشروع سياسي جديد لتقاسم السلطة في أرض إسرائيل - فلسطين. ■

الدولتين المدعوم دولياً منذ سنة ١٩٤٧، وأخيراً في خريطة الطريق نحو السلام في سنة ٢٠٠٢، لكن الواقع السياسي والجغرافي على أرض فلسطين يكشف استحالتة.

بحث الوثيقتان التاريخيتان التي جرت مراجعتهما هنا في بدائل من التقسيم تتسم بالواقعية وببُعد أخلاقي من وجهة نظر الخصم. فقد دعت الوثيقة الصهيونية إلى دولة ثنائية القومية، في حين سعت الوثيقة الفلسطينية لدولة ديمقراطية تحتضن اليهودي وإن بشروطها الخاصة. ولا تكمن قيمة هاتين الوثيقتين في دقتهما التاريخية فحسب، بل في محاولة التصدي للأسئلة الصعبة التي ما زالت تواجه الفلسطينيين والإسرائيليين أيضاً: كيف يجري تقاسم السلطة على أرض واحدة؟ وكيف تُحفظ الحقوق الجمعية والفردية للطرفين؟ وكيف يجري التخلص من الاستعمار من دون نفي الماضي؟

ما من حزب سياسي اليوم يرغب في مواجهة هذه الأسئلة الصعبة سواء في إسرائيل، أو في الحركة الوطنية الفلسطينية. فهذه الأخيرة

## المصادر

- ١ تبني المجلس الوطني الفلسطيني الثامن فكرة دولة ديمقراطية في جميع أنحاء فلسطين، وتضم اليهود والمسلمين والمسيحيين، كهدف للنضال الفلسطيني.
- ٢ على الرغم من معارضة الأحزاب الصهيونية الرئيسية، كصهيونيين العمل والتصحيحين، للدولة الثنائية القومية، فإن حزب المباي وهشومير هتزير كانا يميلان إلى تأييدها.

## المراجع

### بالعربية

- بشارة، عزمي (٢٠٠٥). "من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية". رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية/مواطن، سلسلة مبادئ الديمقراطية (١٢).

بالإنجليزية

- Abunimah, Ali (2006). *One country: A Bold Proposal to End the Israeli-Palestinian Impasse*. New York: Metropolitan Books.
- Benvenisti, Miron (18/6/2007). "The Case for Shared Sovereignty". *The Nation*, pp. 11–16.
- Buber, Martin (1947). "The Bi-National Approach to Zionism". In *Towards Union in Palestine: Essays on Zionism and Jewish-Arab Cooperation*. Edited by Martin Buber, Judah Leon Magnes, Ernst Akiva Simon. Jerusalem: Ihud (Union) Association.
- Buber, Martin, Judah Leon Magnes, Moshe Smilansky (1946). *Palestine: A Bi-National State*. Jerusalem: Ihud (Union) Association.
- Davis, Uri (2003). *Apartheid Israel: Possibilities for the Struggle Within*. London: Zed Books.
- Faris, Hani, ed. (2013). *The Failure of the Two-State Solution: The Prospects of One State in the Israel-Palestine Conflict*. London: I.B. Tauris.
- Farsakh, Leila (Spring 2005). "Independence, Cantons, or Bantustans: Whither the Palestinian State?". *Middle East Journal*, vol. 59, no. 2, pp. 230–245.
- \_\_\_\_\_ (Winter 2011). "The One-State Solution and the Israeli-Palestinian conflict: Palestinian Challenges and Prospects". *The Middle East Journal*, vol. 65, no. 1, pp. 55–71.
- \_\_\_\_\_ (2016). "Palestinian Economic Development: Paradigm Shifts Since the First Intifada". *Journal of Palestine Studies*, vol. 45, no. 2, pp. 55–71.
- Gans, Chaim. (2008). *A Just Zionism: On the Morality of the Jewish State*. Oxford: Oxford University Press.
- LeVine, Mark & Mathias Mossberg eds. (2014). *One Land, Two States: Israel and Palestine as Parallel States*. California: University of California Press.
- Magnes, Judah Leon (1930). *Like All the Nations*. Jerusalem: Weiss Press.
- \_\_\_\_\_ (1947). "A Solution Through Force?" In *Towards Union in Palestine: Essays on Zionism and Jewish-Arab Cooperation*. Edited by Martin Buber, Judah Leon Magnes, Ernst Akiva Simon. Jerusalem: Ihud (Union) Association.
- Makdisi, Saree (2008). *Palestine Inside Out: An Everyday Occupation*. New York: W.W. Norton & Company.
- Pappé, Illan (Spring 2008). "The Birth, Demise and Future Prospective of One Palestine Complete". *MIT Electronic Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 8, pp. 151-164.
- \_\_\_\_\_, ed. (2015). *Israel and South Africa: The Many Faces of Apartheid*. London: Zed Books.
- Rasheed, Mohammad (1970). *Towards a Democratic State in Palestine for Moslems, Christians and Jews*. Beirut: PLO Research Center, pp. 7–8.

- Shenhav, Yehouda (2012). *Beyond the Two-State Solution: A Jewish Political Essay*. Cambridge: Polity Press.
- Shohat, Ella (2008). "Rapture and Return: Zionist Discourse and the Study of the Arab Jew." In *Post-Zionism: A Reader*. Edited by Laurence Silberstein. New Brunswick: Rutgers University Press.
- Silberstein, Laurence, ed. (2008). *Post Zionism: A Reader*. New Brunswick: Rutgers University Press.
- Smith, Charles (2010). *Palestine and the Arab-Israeli Conflict: A History with Documents*. Boston, MA: Bedford/St. Martin's, 7th edition.
- Tilley, Virginia (2005). *The One-state Solution: A Breakthrough for Peace in the Israeli-Palestinian Deadlock*. Ann Arbor: University of Michigan Press.

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

(القضية الفلسطينية / آفاق المستقبل - ٨)  
الفكر الصهيوني في متهات التجديد والتحديث  
جدلية التناقضات الداخلية وانعكاساتها العملية

أمل جمال

٨٨ صفحة ٨ دولارات